



الهيئة التي يطالب الجميع الآن برحيلها بعد أن سقطت عنها ورقة التوت هي أيضا المتسببة في الضربة الثانية على رأس تونس والتونسيين، وهي الضربة الأخطر والأشد إيلاما. ضربة تتمثل في إخماد شعلة الأمل التي راودت التونسيين في الأسابيع الماضية حين تحول المزاج الشعبي العام من مزاج يائس من إمكانية إجراء انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية ومستسلم أمام أن الرئيس سعيد ماض إلى عهدة رئاسية جديدة، مهما كانت نسبة المشاركة ومهما كانت النسبة التي سيحصل عليها، إلى مزاج آخر مختلف حين قررت المحكمة الإدارية إعادة من أقصتهم الهيئة، خاصة وأنهم من مشارب مختلفة. عاد الأمل وقتها في أن تكون الرئاسيات موعدا تنافسيا يؤمن انتقالا سلميا يوفر البديل الديمقراطي لسنوات الشعبوية والفشل وانعدام الكفاءة التي كرّسها حكم سعيد، الذي لم يحل أيا من مشاكل البلاد بل وساهم في تعفينها جميعا، مع رفع الصوت المتشنج ضد الجميع مفسرا كل شيء بالمؤامرات يمينا وشمالا.

عاد الأمل للتونسيين لكن هيئة بوعسكر استكثرتهم عليهم فعمدت إلى تبيده بسرعة لكنها لم تفلح في القضاء الكامل عليه، رغم أن الأمر لم يصل بعد إلى غضب شعبي يترجم في مظاهرات غاضبة في الشوارع، لأن المحكمة الإدارية لا تنوي الاستسلام ولا المرشحين الثلاثة المقصيين ولا القوى السياسية والمدنية غير القابلة بفرض الأمر الواقع بالقوة وليس بالقانون، مما سيطرح لاحقا بشكل محرج للغاية إشكالية الشرعية الداخلية والدولية لسعيد التي أرادها انتخابات على مقاسه وحده. الحقيقة المرة، مرارة العلقم، التي أدركها الجميع اليوم أن الأمور ما كان لها أن تصل إلى هذا الدرك من ضرب القانون لو تصدّى الجميع لانقلاب قيس سعيد على الدستور في يوليو/ تموز 2021 لأن ذلك هو ما شجّعه على كل تجاوزاته اللاحقة وصولا إلى هذا الانقلاب الأخير. ومع ذلك، يبقى أمل التغيير قائما طالما أن لا أحد يقف اليوم مع سعيد سوى قوة السلطة وأجهزتها الصلبة، وليس القانون أو الشعبية - مع عدم إهمال حسابات إقليمية صارت تتدخل في الشأن الداخلي التونسي كما لم تفعل من قبل بسبب الهشاشة التي خلقها الاستبداد - وطالما أن كل القوى السياسية والفكرية والمدنية تقف ضده وباتت مقتنعة أنه خطر على البلاد وأمنها بدفعه الأمور عمليا إلى العنف حين سدّ كل منافذ التغيير الديمقراطي والسلمي.

المضحك المبكي أن الدستور الذي خطه سعيد بيده منفردا جاء فيه حرفيا : «إننا نؤسس إلى تركيز نظام دستوري جديد لا يقوم فقط على دولة القانون بل على مجتمع القانون حتى تكون القواعد القانونية تعبيراً صادقا أميناً عن إرادة الشعب فيستبطنها و يحرص بنفسه على إنفاذها و يتصدى لكل من يتجاوزها أو يحاول الاعتداء عليها» (!!)

أما ما يخرج المرء عن طوره حقا هو أن رئيس هيئة الانتخابات هو قاض، وأن رئيس الدولة الذي يقف وراءه ويرفض تسليم الرئاسة «للخونة والعملاء» كما قال بعظمة لسانه، درّس القانون الدستوري في الجامعة التونسية لثلاثين عاما

محمد كريشان - كاتب وإعلامي تونسي

صحيفة القدس العربي